أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد

أحمد الرفاعي
مركز التخطيط الفلسطيني ـ تونس

مقدمة

كانت مشاكل أوروبا، ومازالت، تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية، وذلك لإنعاكسها السريع على الوضع الدولي وارتباطها المباشر بالتوازن الدولي والاستقرار العالمي. فأوروبا القرن الثامن عشر سيطرت عليها فكرتان صحيحتان تتمحوران حول السيطرة على أوروبا، الأولى: أن من يسيطر على أوروبا يسيطر على العالم. والثانية: أن من يسيطر على العالم يسيطر على أوروبا، إلا أن الفترة ما بين ١٨٤٨ ـ ١٩١٤، عرفت هدوءا مميزا بفعل تعادل ميزان القوى الأوروبي، فالقرن التاسع عشر، كان قرن السلام والتوازن دامت فيه تسوية فيينا في ١٨١٤ ـ ١٨١٥، حوالي أربعين عاما، والشيء نفسه صحيح بالنسبة للتسوية البسماركية في سبعينات القرن التاسع عشر، وأدى الخلل في ميزان القوى فيما بعد إلى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، التي لم تتمخض عنها النتائج التقليدية المألوفة للحروب، فلم يعد ميزان القوى كما كان، ولم تهيمن قوى عظمى على القارة ولم تنشأ ثورة شاملة. فتدخل الولايات المتحدة، غير من جميع التوقعات المنطقية، فأصبحت منذ ذلك الوقت تحتل المسألة الأوروبية مركز العالم (تايلور، ١٩٨٠: ٢٤).

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الأولى منهارة، حيث فقدت عددا هاما من شبابها، وتضررت منشآتها العمرانية والإقتصادية. كما اعترضتها أزمة مالية خطيرة تجسمت في تضخم مالي وفي الاستدانة من الولايات المتحدة الأمريكية الغانمة الأولى في الحرب. واقترنت هذه الأزمة باضطرابات إجتماعية غذاها انتصار الثورة البلشفية في

روسيا، فتدعمت الأحزاب اليسارية والنقابات. كما شهدت أوروبا أزمة فكرية جعلت قيم ما قبل الحرب عرضة للنقد بل للرفض أحيانا. اختلفت مصالح الحلفاء في مؤتمرات الصلح وأبعدت الدول المنهزمة، وكانت الحلول النهائية منقوصة ومفروضة، تضمنت بذور توتر دولي جديد على الرغم من تأسيس عصبة الأمم وما أدخلته على الشعوب من آمال في إبعاد شبح الحرب (الذيب وآخرون، ١٩٨١: ٨). في مؤتمر باريس، وزعت الممتلكات الألمانية والتركية على الدول الكبرى عن طريق نظام الانتداب، وبعثت دولة بولونيا بعد أن كانت ممزقة بين روسيا وألمانيا والنمسا، وقامت دولتا تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وفصلت النمسا عن المجر، وعدلت حدود بعض الدول القديمة بما يتفق مع وجود الدول الجديدة (أبو هيف، ١٩٧٥: ٤٦).

وجاءت الحرب العالمية الثانية نتيجة أزمة أوروبية عامة ظهرت بوادرها في العلاقات الدولية التي سادها منذ الثلاثينات توتر مطرد تضارب مع فترة الإنفراج السابقة (١٩٢٥ ـ ١٩٢٩)، فجاءت الأزمة العالمية (١٩٢٩)، لتفكك العلاقات الدولية اثر اختلال الإقتصاد العالمي الذي تميز بتدعيم القومية الإقتصادية وباحتداد التناقض بين مجموعة دول غنية (الولايات المتحدة، انجلترا وفرنسا) ودول فقيرة (اليابان، المانيا وايطاليا). وقد انتهجت هذه «الدول الفقيرة» سياسة توسعية في الشرق الأقصى (اليابان)، وافريقيا (ايطاليا) وأوروبا (ألمانيا) بحثا عن ضمان «المجال الحيوي» لسكانها واقتصادها، وقد اقترنت هذه السياسة بضعف وتراجع الديمقراطيات الغربية، لتهدد السلم العالمي، خاصة بعد أن عجزت عصبة الأمم عن ضمان الأمن الجماعي.

لقد هيأت هذه العوامل تدعيم الأنظمة الديكتاتورية التي لعبت دورا رئيسا في تصعيد التوتر الأوروبي منذ عام ١٩٣٨، حيث استغلت النزعة السلمية للديمقراطيات لافتعال الأزمات كي تحقق رغباتها الاقليمية. وهكذا تمكنت ألمانيا من خرق معاهدة فرساي والتوسع على حساب النمسا وتشيكوسلوفاكيا. وعندما أدركت الديموقراطيات خطر التوسع الألماني سارعت للتسلح والتحالف لمجابهة الوضع (الذيب وآخرون، ١٩٨١ : ٦). أدت نتائج مؤتمر باريس، إلى نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، إذ سعت ألمانيا إلى تنفيذ السياسة التي رسمتها لنفسها وهي التحرر من كل ما فرضته عليها معاهدة فرساي من أحكام وقيود، وعلى الأخص بعد أن تبين لها ضعف دول أوروبا المناهضة لها وعدم استطاعتها الوقوف في وجهها (أبو هيف، ١٩٧٥ : ٤٨).

وبينما تركزت الحرب العالمية الأولى على القارة الأوروبية، امتدت الحرب العالمية

الثانية إلى عدة قارات، فكانت مخلفاتها المادية أفدح. لقد سخرت الدول المتحاربة خلال ست سنوات، طاقاتها العلمية والتقنية لخدمة أهدافها العسكرية، فشمل الدمار مناطق شاسعة، وبلغت الخسائر المادية حدا مهولا. ولئن أنهكت الحرب القارة الأوروبية بدرجة أولى، فإنها مكنت عدة دول أخرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم اقتصادها على الصعيد العالمي. لقد انبثقت عن الحرب العالمية الثانية أوضاع متأزمة، إذ ولد هولها، عند الإنسان الأوروبي بخاصة شعورا بالحيرة واليأس والتشاؤم، نتج عنه ظهور تيارات ثقافية مختلفة. وفي الميدان السياسي، شهدت الدول الأوروبية، برغم انتصار الحلفاء، فراغا سياسيا تجسم في إنقسام داخلي خطير. ولقد انعكس هذا الإنقسام على القارة كلها بنشوء كتلتين متضادتين تدينان بالولاء للولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

لم يكن التحالف الذي أقيم ضد دول المحور متينا، إذ ظهرت بوادر الإنشقاق داخل صفوف الحلفاء قبل انتهاء الحرب، وبرغم تعدد الندوات، والمحاولات لتقريب وجهات النظر لم ينفك الخلاف يتسع. لذلك خضعت التحويرات الإقليمية للأمر الواقع بينما بقيت القضية الألمانية معلقة. وفي خضم هذا الجو العالمي المتوتر والحذر المتبادل بدت منظمة الأمم المتحدة كملاذ وحيد يكفل للعالم تنظيم علاقات دولية تبعد شبح الحرب (الذيب وآخرون، ١٩٨١ : ٩٨). لذلك اختلفت نتائجها ولم تؤد، هزيمة ألمانيا وايطاليا واليابان إلى نتائج شبيهة بنتائج الحرب العالمية الأولى، لأن نهاية الحرب وضعت نهاية للخريطة السياسية والجغرافية لأوروبا ما قبل الحرب، فتم تقسيم أوروبا في يالطا ١٩٤٥، بين شرقية وغربية، وأدى ذلك، فيما بعد، إلى ارتباط مستقبل أوروبا بالصراع بين الشرق والغرب. وأصبحت قضية الأمن الأوروبي من أبرز القضايا الدولية التي تؤثر مباشرة وبقوة في حركة السلم الدولي ومستقبله. والملاحظ أن أوروبا بعد أن فقدت امبراطورياتها الإستعمارية وبعد عودتها إلى القارة الأم، تدخل الآن مرحلة من الاستقرار النسبي النادر، وتتجه، تحت ضغوط العالم المتغير وحماية للنفس، إلى تصفية إرث الماضي ونتائج الحرب العالمية الثانية ثم التكتل والوحدة الأوروبية، أي مرحلة ما بعد القومية (حمدان، ١٩٨٣ : ٣٩٨).

مرت المسيرة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية وحتى الآن بمحطات بارزة ترتبط ارتباطا وثيقا بالصراع الدولي بين الشرق والغرب وهي :

١ ــ مرحلة التقسيم والتبعية.

٢ ــ مرحلة الانفراج والمهادنة.

٣ ــ مرحلة تعاظم النزعات الحيادية.

مرحلة التقسيم والتبعية:

لم يؤد تقسيم أوروبا في اجتماع يالطا ١٩٤٥ بين ستالين وتشرشل وروزفلت إلى وضع حد للصراع حول أوروبا، وللخلاف بين حلفاء الأمس، فنشأ صراع جديد بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وهو ما أطلق عليه «الحرب الباردة»، ويرى بريجنسكي أن يالطا لا تعتبر اتفاقا للتقسيم، بل يمكن القول أن يالطا استهلت الصراع من أجل السيطرة على أوروبا فيما بعد الحرب، ويضيف أن تجزئة أوروبا على هذا الشكل والمواجهة المستمرة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي، يزيد من تفكك أوروبا سياسيا ويدعم غيابها عن الساحة (بريجنسكي، ١٩٨٥). وفي هذه المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات، تم التصدي لمشكلة الأمن الأوروبي بأسلوب اقامة التحالفات العسكرية والتحالفات المضادة (مقلد، ١٩٨٣: ١٤٨). لذلك كانت فكرة الوقوف أمام «النوايا السوفياتية العدوانية» بعد حوادث براغ وبرلين ١٩٤٨، هي التي أدت إلى خلق منظمة شمالي الأطلسي، فالوجود العسكري الأمريكي كان مطلوبا في أوروبا الغربية لا في صورته السلبية كحائل دون العدوان السوفياتي فحسب ولكن في صورته الإيجابية كمطمئن للأوربيين الغربيين (هوارد، ١٩٨٣).

ارتكز الهيكل العام للعلاقات الأمريكية ـ الأوروبية، منذ البداية، على الاعتبارات الاستراتيجية وحدها، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت البادئة في اقتراح فكرة الحلف على شركائها الأوروبيين لم تلق بالاً للأبعاد السيكولوجية لهذه العلاقة. . وكان هذا التجاهل أو التسرع خطأ فادحا من الناحيتين السياسية والاستراتيجية (مقلد، ١٩٨٣: ١٠٩).

وفي المقابل أعلن الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه عن قيام حلف وارسو في ١٤ مايو ١٩٥٥، وقيام هذا الحلف كان يعني أن السوفيات، قرروا تحوير ترتيباتهم الدفاعية مع دول شرق أوروبا من الصيغة التعاقدية الثنائية، التي ظلوا متمسكين بها حتى لحظة قيام الحلف الجديد، إلى الصيغة التعاقدية الجماعية أو المتعددة الأطراف، وهذا التحول دفع بالمراقبين الدوليين وقتها إلى أن يطرحوا على أنفسهم التساؤل التالي: ما هو دافع الاتحاد السوفياتي الحقيقي من وراء هذا الاجراء المفاجىء، وبخاصة أنه كان يهيمن على هذه الدول هيمنة ايديولوجية وسياسية وعسكرية كاملة، يعززها تواجد السوفيات بصورة عسكرية مباشرة فيها، وهو الدور الذي كان يرجع بجذوره ومقدماته إلى ظروف الحرب العالمية الثانية. . ؟ وبعبارة أخرى ما هو الكسب الاستراتيجي الذي كان يتوقع السوفيات أن يحققوه من خلال هذا الترتيب العسكري الجماعى الجديد؟ (مقلد، ١٩٧٩: ٢٧٦).

ولعل اقتصار عضوية الحلفين الأطلسي ووارسو على دول غرب أوروبا وشرق أوروبا والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وتركيز مسؤوليات الحلفين الدفاعية على النطاق الأوروبي البحت، يدل على أن الحلفين هما أداتا الجانبين في الصراع السياسي والأيديولوجي والعسكري في أوروبا.

وتميزت هذه المرحلة بالسيطرة السوفياتية والأمريكية المطلقة، على أعضاء وتوجهات الحلفين، ويمكن القول أن الإتحاد السوفياتي استطاع أن يحقق انضباطا كاملا في علاقاته بحلفائه في شرق أوروبا، وذلك فيما إذا استثنينا ما حدث في بولندا والمجر في عام ١٩٦٥ (انفصال المجر عن حلف وارسو)، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، التي رأى فيها الإتحاد السوفياتي، تحديا جادا وتهديدا حقيقيا لزعامته لمجموعة حلف وارسو، ومقدمة لانفراط عقد حلف وارسو والسيطرة السوفياتية على دول أوروبا الشرقية، وكان التدخل السوفياتي العسكري هو البديل الوحيد في تقديره لإنقاذ ذلك الوضع المتأزم في شرق أوروبا من خطر الإنهيار التام. وبمجهود خارق استطاع الإتحاد السوفياتي تطويق الأزمة واحتواءها (مقلد، ١٩٧٩: ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

وبقيت رومانيا، تمثل حالة غير عادية في علاقاتها مع السوفيات، فمنذ مطلع الستينات والزعيم الروماني يدعو إلى إنهاء تبعية دول أوروبا الشرقية المطلقة للإتحاد السوفياتي، والاعتراف لها بحريتها واستقلاليتها. وقد سلم السوفيات بتمايز السياسات الرومانية واختلافها عن منهجه الدولي واعتبروها مظهرا لحرية التعبير وعدم القهر في علاقاته بشركائه (مقلد، ١٩٧٩: ٢٧٩). وبالمقابل كانت أوروبا الغربية مرغمة على أن تذعن لضغوط الواقع التي أحاطت بها من كل اتجاه، لتقبل بأن تضع نفسها وعلى نطاق لم يسبق له مثيل، تحت الحماية العسكرية الأمريكية بكل ما ترتب على هذا من تدخل أمريكي حتى في سياساتها الداخلية، بل أن الولايات المتحدة احتفظت لنفسها، ودون منازع، بسلطة تفسير وتحديد مضمون ما يمكن أن يسمى بالمصالح الأطلنطية المشتركة. وبتحديد أدق، فإن الذي جعل أوروبا الغربية تقبل بإخضاع مصالحها وسياساتها لمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية وقتها، هو تخوفها من أن يكون تخلي الولايات المتحدة عن استخدام إمكاناتها الهائلة في الردع النووي ضد الإتحاد السوفياتي في أوروبا، عاملا نحو سقوطها في دائرة السيطرة السوفياتية مثلما حدث في شرق أوروبا، وكان الثمن السياسي الذي يتعين على الطرف الأوربي أن يدفعه في مقابل هذه الحماية الأمريكية، هو أن يسلم بهيمنة أمريكا على حلف الأطلنطي وبسلطتها المطلقة أو شبه المطلقة في ادارة علاقاته، وفي اقتراح سياساته وخططه الاستراتيجية العامة.

وهذا يوضح كيف أن كل ما قيل عن دعاوى المشاركة الأطلنطية وعوامل الوحدة الأيديولوجية التي تجمع بين جانبي الأطلنطي، لم تكن إلا من قبيل التبريرات الغامضة التي استهدفت التمكين لهذه السيطرة الأمريكية تحت الإيحاء الظاهري بفكرة المساواة والتضامن في مواجهة تحديات القوة السوفياتية. ولم تدرك الولايات المتحدة أنها ودول أوروبا الغربية يمثلون عالمين مختلفين من الناحيتين الجغرافية والسياسية، وبالتالي فإن دعاوى المشاركة الأطلنطية والوحدة الأيديولوجية هذه لم تكن لتستطيع أن تستمر إلى ما لا نهاية في كبت الإختلافات الجذرية في الإتجاهات وفي ظروف التطور السياسي وفي الحساسية لتحديات الواقع الدولي لكل من الطرفين الأمريكي والأوروبي (مقلد، ١٩٨٣: ١١١).

وقد صادف حلف الناتو أكثر أزماته حدة مع القرار الذي اتخذه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في مارس (آذار) ١٩٦٦ بالإنسحاب من الجناح العسكري للحلف، وهو القرار الذي كان نابعا من تحفظات ديغول حول ما إذا كانت هناك مشاركة أطلنطية حقيقية في ظل هيمنة الولايات المتحدة على أجهزة اتخاذ القرارات داخل الحلف وانفرادها بسلطة استخدام الأسلحة النووية التابعة له، كما صدر القرار في مناخ من التقارب السياسي الذي أخذ يشتد ويقوى بين فرنسا الديغولية والإتحاد السوفياتي، والذي اعتبره الإتحاد السوفياتي شريكا مسؤولا في كافة ترتيبات الأمن الأوروبي. وكان كيان الحلف مهددا نتيجة لمثل هذه القرارات بحدوث شرخ عميق قد يطيح بتوازنه وينتهي بفصم عرى التحالف الأمريكي ـ الأوروبي لولا التحرك الأمريكي السريع، وتقرير لجنة هارليل وزير خارجية بلجيكا الذي دعا إلى تنمية علاقات الإنفراج والمهادنة مع الإتحاد السوفياتي، ودول شرق أوروبا، بهدف التهيئة لسلم مستقر في أوروبا (مقلد، ١٩٧٩: ٢٧٠).

إلى جانب ذلك عرفت العلاقات بين شرق أوروبا وغربها توترا بالغا في فترات عديدة، ولعل أهمها: أزمة حصار برلين عام ١٩٤٨ وأزمة برلين ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ وتعود أزمة برلين الأولى إلى تخوف كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من إعادة توحيد الرايخ الثالث وإدخاله ضمن دائرة نفوذ إحداهما. وكذلك محاولة الولايات المتحدة إدماج ألمانيا في نظام الغرب (الإصلاح النقدي)، الذي دفع السوفيات إلى حصار برلين بدافع الخوف من أن يؤدي هذا الإدماج إلى تهديد الأمن القومي السوفياتي مستقبلا، ونشأت أزمة برلين الثانية بعد انذار سوفياتي إلى الغرب، يطالب بانهاء الإحتلال الرباعي لبرلين وتحويلها إلى مدينة حرة، وكادت هذه الأزمة أن تؤدي إلى حرب نووية عالمية لولا تخلي الغرب فيما بعد عن مواقفه (مقلد، ١٩٧٩: ٦٥٣).

وفي الحقيقة أن دول الكتلة السوفياتية كانت قد بدأت في هذه المرحلة التاريخية بعدة مقترحات لحل مشكلة الأمن الأوروبي، وإن كانت بأسلوب المراحل التدريجية، إلا أن استجابة الطرف الغربي ـ وبالتحديد الطرف الأمريكي ـ جاءت رافضة لتلك الإقتراحات على طول الخط ومشككة في نواياها ودوافعها. ومن أمثلة تلك المشاريع السوفياتية، مشروع معاهدة الأمن الجماعي الأوروبي التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي إلى مؤتمر الأقطاب في جنيف عام ١٩٥٥، ودعا فيها إلى حل مشكلة الأمن الأوروبي على مرحلتين، الأولى وفيها يتم الإبقاء على حلفي الناتو ووارسو في الوقت الذي تكرس فيه الجهود لتنقية أجوائهما من التوترات العالقة بهما، والمرحلة الثانية وفيها تحل هاتان المنظمتان العسكريتان تحقيقا لأوضاع أمنية في أوروبا ترتكز على التفاهم بدلا من العنف والمجابهة. ولما رفضت الدول الغربية ذلك الإقتراح، دعا السوفيات الدول الأعضاء في منظمتي الحلفين المذكورين إلى التوقيع على معاهدة مؤقتة تحظر استخدام القوة العسكرية في العلاقات الأوروبية، غير أن هذا المشروع لم يكن أسعد حظا من سابقه.

ثم تتالت الاقتراحات والمبادرات، ففي عام ١٩٥٧ مثلا اقترح وزير خارجية بولندا آدم راباكي اقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا، وهو الإقتراح الذي تبعته مبادرة بولندية أخرى عرفت بمشروع جومولكا الذي دعا إلى تجميد التسلح النووي لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا ودولتي ألمانيا وهذه المشاريع في جملتها لم يكتب لها النجاح. وفي عام ١٩٥٩ تقدم الإتحاد السوفياتي بمشروع معاهدة سلام مع ألمانيا باعتبار أن المشكلة الألمانية كانت تشكل حجر الزاوية في مشكلة الأمن الأوروبي برمتها. غير أن ردود الفعل السلبية من جانب الغرب جعل دول أوروبا الشرقية تتوقف ولعدة سنوات عن تقديم أية مقترحات جديدة، واستمر ذلك حتى ما بعد إقصاء خروتشوف من السلطة. ففي ديسمبر ١٩٦٤ تقدمت بولندا باقتراح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت فيه إلى عقد مؤتمر عام للدول الأوروبية للبحث في مختلف الجوانب ذات العلاقة بمشكلة الأمن الأوروبي. وقد تعضد هذا الاقتراح بدعوة مماثلة صدرت عن اللجنة السياسية الإستشارية لحلف وارسو في يناير ١٩٦٥. وعندما زار وزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكو روما في أبريل ١٩٦٦، جدد الدعوة رسميا إلى عقد مؤتمر عام للأمن الأوروبي. وكان من الواضح أن هذا الموضوع أخذ يشكل حيزا ضخما من اهتمامات الدبلوماسية السوفياتية وأجهزة دعايتها السياسية في أوروبا.

وفي الإعلان الصادر عن اللجنة الإستشارية في يوليو ١٩٦٦، جاء أن إقامة نظام

دائم وفعال للأمن الأوروبي يتطلب في أساسه أن تعترف ألمانيا الغربية بالصبغة الدائمة للحدود السياسية القائمة في منطقة وسط أوروبا، وأن تعلن تخليها عن كل دعاويها ومطالباتها الإقليمية وأن تتعهد بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية، كما أكد البيان على أن ضرورات تعزيز الأمن الأوروبي كان تقتضي وبلا تأخير، تصفية كل القواعد الأجنبية (القواعد الأمريكية أساسا) والدخول في مباحثات جدية لوضع ترتيبات دائمة وفعالة لحل مشكلة الأمن في القارة. وفي مارس / آذار ١٩٦٩ أصدر زعماء حلف وارسو في نهاية الإجتماع الذي عقدوه في بودابست، اعلانا يحمل عنوان «رسالة من دول حلف وارسو إلى كل الدول الأوروبية»، وقد لوحظ عليه خروجه عن الخط التقليدي القديم، فهو لم يشأ أن يلقي بتبعة تدهور الموقف الدولي على الولايات المتحدة أو الناتو أو ألمانيا، كما اعتاد أن يفعل في السابق، وإنما دعا إلى تقوية علاقات التعاون، السياسي والإقتصادي بين الدول الأوروبية جميعها وبلا استثناء، والاعتراف بالأمر الواقع في أوروبا مع البحث عن حل للمشكلة الألمانية، وكذلك الحث على عقد مؤتمر عام للأمن الأوروبي يجتمع خلال النصف الأول من عام ١٩٧٠ ويتركز اهتمامه على مشكلتين رئيسيتين: الأولى هي الأمور المتعلقة بالأمن الأوروبي ومبدأ حظر استخدام القوة المسلحة ووسائل فرض هذا الحظر. أما المشكلة الثانية فهي كيفية توسيع مجالات التعاون بين الدول الأوروبية. وطبعا لم ينعقد المؤتمر في هذا الموعد المقترح (مقلد، ١٩٨٣ : ١٥١).

مرحلة الإنفراج والمهادنة:

بعد التغيير الذي طرأ على العلاقات بين الجبارين، ورحيل عقدي الحرب الباردة والتعايش السلمي، والدخول في عصر الوفاق دخلت العلاقات الأوروبية ـ الأوروبية عهدا جديدا، يقوم على ضرورة بحث الوضع الأوروبي من خلال عقد مؤتمر عام للأمن والتعاون الأوروبي. وإذا كانت فرنسا وألمانيا أكثر الدول حماسا لهذه الفكرة، فإن سياسة فيلي برانت، وضعت حجر الأساس في عملية الإنفتاح على الشرق، وأدت إلى تطبيع علاقات ألمانيا بسرعة مع كل جيرانها الشرقيين:

- مع الاتحاد السوفياتي: المعاهدة الألمانية ـ السوفياتية في ١٢ آب ١٩٧٠.
- مع بولونيا: المعاهدة الألمانية ـ البولونية، في ٧ كانون أول ١٩٧٠.
- مع ألمانيا الديمقراطية: المعاهدة الأساسية، في ٢١ كانون أول ١٩٧٢.
- مع تشيكوسلوفاكيا: المعاهدة الألمانية ـ التشيكية، في ١١ كانون أول ١٩٧٣.

وقد عكس تطبيع العلاقات الثنائية بين دول الشرق والغرب الانفراج بين القوتين الكبريين وفتح الطريق على مؤتمرين أوروبيين، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

والمفاوضات من أجل التخفيف المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا (فيينا). (كولار، ١٩٨٥ : ١١٩).

مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ : بعد محاولات عديدة مضنية من السوفييت وحلف وارسو، تعود إلى خطة مولوتوف في ١٠ شباط ١٩٥٤، لخلق نظام أوروبي للأمن الجماعي، وافق الحلف الأطلسي في عام ١٩٦٩ على مبدأ مؤتمر أمن وتعاون في أوروبا. وافتتحت الأعمال التحضيرية في ٢٢ تشرين ثان ١٩٧٢، التي قررت عقد المؤتمر على ثلاث مراحل متميزة:

- الأولى في هلسنكي، على مستوى وزراء الخارجية، عقدت بتاريخ ٣ ـ ٧ تموز ١٩٧٣.
- الثانية في جنيف على مستوى الخبراء: استمرت سنتين من ٢٨ أيلول ١٩٧٢ إلى ٢١ تموز ١٩٧٥.
- الثالثة في هلسنكي، على مستوى رؤساء الدول والحكومات للموافقة على أعمال اللجان، وقد انتهت في آب ١٩٧٥، باتفاق بين ٣٥ دولة (٣٣ دولة أوروبية اضافة إلى الولايات المتحدة وكندا التي وقعت البيان الختامي للمؤتمر) (كولار، ١٩٨٥ : ١٢٠).

وحددت **وثيقة هلسنكي**، مجموعة من المبادىء، كأساس للعلاقات الأوروبية المتبادلة تتمثل في:

> العمل على احترام حقوق السيادة الوطنية لكل واحدة من هذه الدول، الإمتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في أي صورة يحظرها ميثاق الأمم المتحدة وتحرمها مبادىء القانون الدولي، والتعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية أو التعديل فيها، واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة، وكذلك التعهد بحل المنازعات الأوروبية بالطرق السلمية، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ووجوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية الفكر، وحرية العقيدة، والحرية الدينية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.. الخ (مقلد، ١٩٧٩ : ٥٤٣).

وبعد ثلاثين عاما من يالطا وبوتسدام، تكرس هذه الوثيقة الكبرى، الوضع الراهن Statu quo السياسي والإقليمي في أوروبا، وتشكل شرعية حقيقية للتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الإجتماعية المتعارضة. وتظهر كتتويج لسياق الإنفراج البادىء في ١٩٦٣، سياق، كما يقول النص، «مستمر، وحيوي وشامل أكثر فأكثر وذي مضمون دولي تلتزم الدول بتوسيعه، وتعميقه، وجعله دائما» (كولار، ١٩٨٥ : ١٢٠). ويمكن القول أيضا « أن النتيجة الأساسية لمؤتمر هلسنكي هي تمديد إتفاقات يالطا، أي بعبارة أخرى إدامة مناطق الإحتلال التي تقاسمتها في ١٩٤٤ الدول المنتصرة وتقبل الجميع هذا الأمر بمن فيهم الألمان ولو كان هؤلاء لا يريدون اعتبار تقسيم بلادهم نهائيا» (دومورفيل، ١٩٨١).

مفاوضات فيينا حول التخفيض المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ : إذا كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فكرة سوفياتية، فإن المفاوضات حول التخفيض المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا هي فكرة مقترحة من جانب دول منظمة حلف شمال الأطلسي (نداء رايكجافيك في حزيران ١٩٦٨، ونداء روما في ٢٧ أيار ١٩٧٠). وهدف هذه المفاوضات، هو اكمال الأمن السياسي في أوروبا بانفراج عسكري. والمقصود، في رأي الغربيين، هو تحديد سقف مشترك للقوى ـ على أساس قاعدة تخفيف متبادل ومتوازن ـ ٧٠٠ ألف شخص من كل جانب تقريبا، في منطقة تتكون في الشرق، من ألمانيا الديموقراطية، وتشيكوسلوفاكيا، وفي الغرب من المانيا الفدرالية، بلجيكا، اللوكسمبورغ، البلاد المنخفضة. إلا أن الاتحاد السوفياتي، الذي يمتلك تفوقا تقليديا كبيرا، لايريد سماع أي حديث عن تخفيض غير متساو، أو أن يأخذ بعين الاعتبار «عدم التماثل» الجغرافي، والاستراتيجي بين حلف شمال الأطلسي، وحلف فرصوفيا. لذلك تمسك بمفهوم «التوازن الشامل الموجود» بين الحلفين، وليس بمفهوم التوازن الذي يجب تحقيقه بين القوى الموجودة على جزء محدد من القارة. وقد بدأت محادثات جماعية تحضيرية في فيينا بين ٣٠ كانون الثاني و ٢٨ حزيران ١٩٧٣، لتحديد مجريات المؤتمر الكامل، الذي افتتح رسميا في العاصمة النمساوية في ٣٠ تشرين أول ١٩٧٣. وقد رفضت فرنسا الاشتراك بمؤتمر فيينا لأسباب عسكرية، سياسية، سيكولوجية فهي ترى في المؤتمر فخا، وعملا مليئا بالمخاطر بالنسبة للأمن في أوروبا الغربية، لذا فهي ترفض هذه المفاوضات «بين الكتل»، وتندد بتكوين «منطقة ذات وضع خاص» في القارة القديمة. وأخيرا، تعتبر باريس أن تخفيض القوى يهدد بمنع قيام دفاع غربي ـ أوروبي مستقل ـ والوصول إلى تحييد أوروبا سياسيا، أي ما يسميه الخبراء

«فنلنده» المجموعة الأوروبية. ومعنى هذا نهاية أوروبا كقوة ثالثة، ونهاية الرسم الديغولي الكبير لأوروبا أوربية مستقلة عن موسكو وواشنطن (كولار، ١٩٨٥: ١٢١ ـ ١٢٢).

ولم يقتصر الانفراج في العلاقات على المستوى السياسي والعسكري، وإنما امتد ليشمل المجالات الاقتصادية والتجارية، رغم تحفظات الولايات المتحدة وشروط الاتحاد السوفياتي حول التعامل مع دول أوروبا الغربية. فالسوفيات لا يريدون التعامل مع بلدان أوروبا الغربية كاسرة اقتصادية موحدة ولا يريدون أن تربط أوروبا علاقاتها التجارية به وببقية دول الكوميكون بالمسائل السياسية (بياندر، ١٩٨١). وقد أكد نائب مدير معهد الولايات المتحدة د. جيورجي سكوروف على أن العلاقات التجارية ـ الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الغربية واليابان تواصل تطورها برغم المعارضة الأمريكية، وأضاف «في عام ١٩٨٢ بلغ حجم التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي وهذه البلدان ٣٧,٥ مليار روبل، أن حجم التبادل التجاري نما خلال الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ بمقدار ٢,٥ مرة تقريبا، وخلال عامي ٨٠ ـ ١٩٨١ ازداد حجم التبادل التجاري بنسبة ١٩٪، وأن أكبر شركاء الاتحاد السوفياتي بين بلدان أوروبا الغربية هي ألمانيا الغربية: حجم التبادل التجاري معها في عام ١٩٨٢ ٦,٦ مليار روبل وفنلندا ٥,٢ مليار روبل، وايطاليا ٤,١ مليار روبل وفرنسا ٣,٦ مليار روبل[1].

وإلى جانب نمو العلاقات التجارية والاقتصادية، اتفق الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الغربية على مد أنبوب سيبيريا للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وقد أحدث هذا المشروع العملاق انقساما حادا وكبيرا في دوائر دول حلف الاطلنطي، فاعترضت الولايات المتحدة على المشروع من الناحية الاستراتيجية على أساس أن الاتحاد السوفياتي سيتمكن من التحكم في كميات الغاز الطبيعي المنقولة، وفرض ارادته وقت الأزمات، واعترضت أيضا على المشروع من الناحية الاقتصادية إذ أنه سيمكن الاتحاد السوفياتي من أن يعزز اقتصادياته عن طريق صادراته من الغاز بايراد سنوي (١٠ بلايين دولار)، كما أنه سيمد الاتحاد السوفياتي بامكانيات تكنولوجية لن تتاح له إلا بعد فترة طويلة، وقوبل الموقف الامريكي، باصرار أوروبي على السير قدما في هذا المشروع، إذ أن المصلحة الأوروبية تحتم تنفيذه (هويدي، ١٩٨٢: ٣٠). وأخيرا تراجعت الادارة الامريكية عن معارضتها ومحاولاتها تعطيل المشروع الكبير.

مرحلة تعاظم النزعات الحيادية:

أدى وصول ريغان إلى رئاسة الولايات المتحدة، واصراره على تحقيق التفوق الأمريكي، وإعادة الإعتبار إلى مركز الولايات المتحدة على المستوى العالمي، إلى توتر العلاقات بين الشرق والغرب، وعودة رياح الحرب الباردة، لتعصف بالوضع الدولي، وانعكس هذا التوتر بشكل مباشر على الوضع في أوروبا، من خلال أزمة الصواريخ المتوسطة، بعد اصرار الحلف على نشر ٥٧٢ صاروخا من طراز «بيرشنغ» و«كروز» في أوروبا لمواجهة التفوق النووي السوفياتي. وخلال هذه الأزمة، التي تم تشبيهها بأزمة الصواريخ الكوبية، بذل السوفيات والأمريكان جهودا جبارة للتأثير على الموقف الأوروبي الرسمي والشعبي. فالاتحاد السوفياتي أمسك بورقة أوروبية شعبية ونفسية ودعائية في معركته ضد الولايات المتحدة، وتتركز في جميع مظاهر الحركات السلمية الأوروبية المنادية بضرورة إنهاء أو تجميد أو ازالة الأسلحة النووية للعملاقين من أراضي دول أوروبا الغربية والشرقية. والولايات المتحدة أمسكت بورقة أوربية رسمية وتنظيمية عسكرية في معركتها ضد الاتحاد السوفياتي، ومحورها تنظيمات حلف شمال الأطلنطي، وكذلك المواقف الحكومية الرسمية في عواصم الدول الغربية، والتي تؤيد خطة نشر الصواريخ الأمريكية في أراضي خمس دول في أوروبا الغربية.

والورقة الأوروبية في معركة سباق الصواريخ النووية بين العملاقين، تستمد ثقلها الأساسي من حقيقتين أولاهما: أن المسرح الواقعي لزرع ونشر الصواريخ الجديدة المزمعة لابد وأن يكون مرتبطا ومتوقفا على القبول الشعبي العام في نفس تلك المناطق التي سوف تنصب فيها الصواريخ، كذلك هي عمليات فنية معقدة للغاية معتمدة بصفة رئيسية على التسهيلات وخدمات فنية لا يمكن توافرها إلا عن طريق السلطات والأجهزة الإدارية المدنية والعسكرية لتلك المناطق من دول أوروبا الغربية. والحقيقة الثانية أن أوروبا الغربية تمثل الخط الأول المباشر للمواجهة الرهيبة النووية بين الدولتين الأعظم في حالة اشتعال حرب نووية، ولو في أخف درجاتها وأدنى صورها، فشعوب أوروبا الغربية هي التي سوف تقدم «الدماء الأولى» في تلك الحرب على حد تعبير الرئيس السوفيتي اندروبوف (معوض، ١٩٨٤: ٤٦). ويلاحظ أن أوروبا هي التي تقود عملية الوفاق في اتجاهين: الإتجاه العسكري بقبولها تعزيز قوة الصواريخ والرؤوس الذرية لحلف الأطلنطي في الساحة الأوروبية بشرط بدء المفاوضات بين القوتين الأعظم لتخفيف الأسلحة الإستراتيجية، والإتجاه الإقتصادي، بزيادة التبادل

التجاري بين أوروبا ودول حلف وارسو وعدم خضوع أوروبا واعتراضها الدائم على السير في ركاب الولايات المتحدة وهي تقرر فرض العقوبات على الإتحاد السوفياتي أيام كارتر وريغان (هويدي، ١٩٨٢ : ٨١).

لم يكن موقف دور أوروبا الرسمي موحدا. فلقد نشأت في السنوات الأخيرة بضعة محاور أو أشباه محاور استقطاب ثانوية متقاطعة أو متعامدة داخل المعسكر الغربي ككل تعبر بوضوح عن قدر من اختلاف المصالح الذاتية الخاصة والسياسات التكتيكية الاقليمية. ويلاحظ أن فرنسا غالبا طرف في هذه المحاور الصغرى في حين أن الولايات المتحدة هي الطرف الثابت الآخر فداخل أوروبا الغربية نفسها ثمة شبه محور الولايات المتحدة ـ بريطانيا التقليدي الخاص في مقابل شبه محور فرنسا ـ ألمانيا الناشىء. ورغم وجود مثل هذا الوضع يمكن القول أن الحلفاء الأوروبيين إزدادت شكوكهم في النوايا الأمريكية وتوجسهم من تخليها عن الدفاع عنهم نوويا أو حتى تقليديا (حمدان، ١٩٨٣ : ٣٢٧).

حركات السلام : أخذت الحركات السلامية، شعبية وحكومية، تتسع في أوروبا الغربية منذ بداية الثمانينات بالتقريب. وأصبحت المظاهر والمظاهرات العدائية للولايات المتحدة أمراً مألوفا عاديا في دولها. كما اشتد تيار المطالبة بالحد من التسلح بعامة والنووي منه بخاصة، بل وبتجريد أوروبا الغربية (والشرقية بالمثل والموازاة) من الأسلحة النووية، وإلا فبتجميد أو عدم تحديث أو تعظيم الترسانة النووية الأمريكية المنشورة على أراضيها.. الخ (حمدان، ١٩٨٣ : ٣٢٧).

وفي أكبر مظاهرة عالمية ضد الصواريخ والحرب النووية اجتمع في براغ في يوليو الماضي ما يزيد عن ٤ آلاف مندوب من القارات الخمس يمثلون شتى المنظمات الشعبية المعادية للتسلح النووي، وأطلق على المؤتمر التجمع الدولي من أجل السلام والحياة وضد الحرب النووية، واجتمع في هذا المؤتمر الذي دام أسبوعا كاملا ممثلون للأحزاب الإشتراكية وعن حركات التحرر الوطني و٢٠٦ من حركات السلام المعادية للتسلح النووي من العالم أجمع، وممثلون للأديان والشباب والنقابات والبرلمانات، واعتبر هذا المؤتمر أكبر تجمع يضم حركات السلام فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت حركات السلام منذ تلك الحرب ترتبط بعلاقات تنظيمية بمجلس السلام العالمي ومقر سكرتاريته بهلسنكي بفنلندا.

أما حركات السلام الحالية فهي متنوعة إلى أقصى مدى واتخذت أسماء وأشكالا

مختلفة فهي في ألمانيا الغربية، على سبيل المثال، حركة قوية وممثلة في البرلمان (البوند يستاج) ويطلق عليها اسم الخضر. وفي النمسا المجاورة لم تحصل على مقاعد في الإنتخابات العامة الأخيرة التي تنحى بعدها الدكتور برونوكرايسكي المستشار النمساوي السابق، وهناك حركة السيدات السلمية بمنطقة جرينهام كومون ببريطانيا وهي المنطقة التي تضم إحدى القواعد التي ستركب فيها الصواريخ الأمريكية الجديدة، وهي حركة لا تنتمي لحركة السلام والمعروفة في بريطانيا باسم C.N.D. إضافة إلى حركة الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية المناهضة للتسلح النووي.

وجاء البيان الختامي لهذا المؤتمر الكبير في براغ ليذكر بأن: «البشرية تقف اليوم أمام مفترق الطرق، وتكفي خطوة خاطئة واحدة لدفع العالم إلى حرب نووية، حيث لم يصل سباق التسلح إلى مثل هذا المستوى من الخطر كما هو الآن، وحيث يجري تطوير الأسلحة النووية الحديثة مع ممارسة ضغوط من أجل القبول بمبدأ استخدام الأسلحة النووية. واختتم البيان بالعبارات التالية:

ـ لا للصواريخ الجديدة في أوروبا ـ نعم للحوار مع تحقيق تخفيض في مستوى الأسلحة النووية ـ أوقفوا سباق التسلح النووي والتقليدي.

ـ نعم للمناقشات السلمية ـ السلام والحرية والاستقرار والخير لشعوب البشرية كافة.

ومن أهم الحركات السلمية ذات الدلالات العميقة منظمة أنشأها عدد من الجنرالات الغربيين السابقين الذين تركوا الحرب، ليتفرغوا «للسلام» وتضم بين أعضائها تينوناستي النائب السابق للقائد العام لقوات حلف شمال الأطلنطي، في أوروبا والسناتور الايطالي حاليا. والميجور جنرال النرويجي المتقاعد يوهان كريستي الذي قضى ٤٥ عاما في الخدمة العسكرية. والرئيس البرتغالي السابق الجنرال كوستا جوميز والادميرال البحري الفرنسي المتقاعد انطوان سانجينتي وتتبنى هذه المنظمة نظرية «الأمن لا يقوم على القوة».

ومع اقتراب الموعد المحدد لنشر الجيل الجديد من الصواريخ الأوروبية. اشتدت المظاهرات الشعبية في العواصم الغربية إذ تدفق مئات الألوف من الأوروربيين في أواخر أكتوبر الماضي في حركات احتجاج عارمة إجتاحت روما وهامبورج وميونخ ونيويورك حيث شكل المتظاهرون في أواخر أكتوبر الماضي سلسلة بشرية بين مقري البعثتين الأمريكية والسوفياتية لدى الأمم المتحدة وذلك على مسافة حوالي كيلو مترين، مطالبين بإزالة الأسلحة النووية كما فرض عشرات الآلاف من المتظاهرين الألمان حصارا لعدة أيام

على القواعد العسكرية الأمريكية في ألمانيا الغربية بالرغم من هطول الأمطار الغزيرة عليهم كما حاصرت الآلاف في برلين الغربية مقر المؤن للجيش الأمريكي. وفي آخر استطلاع للرأي العام أجرته الحكومة في بون، ظهر أن ٥٥٪ من الناخبين الألمان لا يعتقدون بأن الولايات المتحدة تتفاوض بحسن نية في جنيف، وأن ٦١٪ يعتقدون بأنه يجب على ألمانيا الغربية أن ترفض قبول أية صواريخ أمريكية جديدة على أراضيها، حتى وإن لم تسفر المفاوضات عن أي شيء ملموس قبل الموعد المحدد لنشر تلك الصواريخ. (معوض، ١٩٨٤ : ٤٧).

وفي ألمانيا الغربية أصبحت النقطة المحورية في الحالات الإنتخابية بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الإشتراكي الديمقراطي، تتركز رئيسيا حول قضية نشر الصواريخ الأمريكية مما جعل من نتيجة الإنتخابات شبه استفتاء عام نهائي حول نشر تلك الصواريخ.[٢] وجاءت زيارة غروميكو إلى بون لتوضح مدى الإهتمام الذي أولاه السوفيات لإنجاح مشرح الحزب الإشتراكي الذي أقام حملته الإنتخابية على شعار «من أجل المصالح الألمانية أولا» كما وعد ناخبيه باتخاذ كل الخطوات الممكنة لمنع نشر الصواريخ الأمريكية في ألمانيا في حال فوز مرشحه هانز فوجل (معوض، ١٩٨٤ : ٤٨). وأخيراً فاز المستشار كول مرشح الحزب الوطني الديمقراطي المسيحي، وبذلك تكون الجولة الصراعية الدعائية والسياسية بين العملاقين في ألمانيا الغربية، انتهت إلى انتصار حاسم للإستراتيجية العامة النووية للولايات المتحدة. وهذه النتيجة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن حركات السلام الأوروربية برغم نموها الكبير في السنوات الأخيرة، لم تصل إلى مستوى رسم سياسات دول أوروبا الغربية والتأثير فيها بشكل مباشر. إلا أن ذلك لا يعني أن دول أوروبا الغربية لا تحسب حساب هذه الحركات أو لا تولي آراءها ومواقفها أهمية خاصة.

الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا : أدى قرار الأطلسي بنشر صواريخ بيرشينغ وكروز الأمريكية في أوروبا، إلى أزمة دولية حادة بين الشرق والغرب، فالإتحاد السوفياتي يرى أن نصب الصواريخ الأمريكية في أوروبا يؤدي إلى الإخلال بميزان القوى القائم وتهديد القسم الأوروبي منه. وفي المقابل يشدد الأمريكيون على أن ميزان القوى في أوروبا يميل بشدة لصالح السوفيات، ولذلك لابد من إعادة التعادل بين كفتي الميزان عن طريق نشر صواريخ «بيرشنغ» و«كروز» في أوروبا.

الموقف السوفياتي : أثار اصرار الحكومة الأمريكية على تنفيذ خطط الناتو لنشر صواريخ برشنغ، وكروز في أوروبا الغربية والتي كان لها الجهد الأكبر في المبادأة باقتراحها، استياءً بالغا لدى الإتحاد السوفياتي الذي ينظر إلى الأمر برمته على أنه مؤشر سلبي عن طبيعة النوايا الأمريكية المبيتة ضده . ويرى الإتحاد السوفياتي أن ميزان القوى العسكرية في أوروبا مثالي وتعادلي بين العملاقين، ولذلك فإن أي خطوة تتخذها أمريكا لتغيير هذا التوازن النووي، لابد وأن يواجهه رد فعل سوفياتي مضاداً. وقد أكد ليونيدبريجنيف على أن الإتحاد السوفياتي لم يسع إلى تهديد علاقات التوازن الإستراتيجي بينه وبين الغرب، وشدد على أن بلاده لا تريد أكثر من التكافؤ الإستراتيجي مع الولايات المتحدة (مقلد، ١٩٨٣ : ١٧٢) .وردا على مشروع «الخيار صفر» الذي طرحه ريغان ورفضته موسكو، طرح أندروبوف مشروعا أطلق عليه «الخيار صفر السوفيتي»، يقوم على أساس احتفاظ الإتحاد السوفياتي بعدد من الصواريخ المتوسطة، يكون مساوياً لعدد الصواريخ النووية الفرنسية والإنجليزية وبذلك يكون من وجهة النظر السوفياتية ـ توازن القوى بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كاملا في مجال الصواريخ المتوسطة المدى.

وفيما بعد أوضح أندريه غروميكو وزير خارجية الإتحاد السوفياتي الخيار صفر السوفياتي في النقاط التالية (معوض، ١٩٨٤ : ٣٣):

١ ــ أن يشمل الخفض المتبادل مجالات المواجهة النووية بين المعسكرين كافة.
٢ ــ يعرض الإتحاد السوفياتي تخفيض الصواريخ النووية الموجهة إلى أوروبا والإحتفاظ بما يوازي العدد الذي تملكه كل من فرنسا وبريطانيا من هذه الصواريخ.
٣ ــ إعادة الصواريخ السوفياتية الفائضة عن ذلك العدد إلى مناطق بعيدة في سيبيريا دون تدميرها.
٤ ــ إجراء تخفيض متبادل للصواريخ التي يقل مداها عن ألف كيلو متر، كذلك التخفيض المتبادل لقاذفات القنابل النووية البعيدة المدى.

وفي هذا الإقتراح يكون الإتحاد السوفياتي قد طرح تخفيض حجم صواريخه في أوروبا من ٢٢٠ إلى ١٦٢ صاروخا أو ٤٨٦ رأسا نوويا باعتبار أن الصواريخ أس. أس ٢٠ تحمل كل منها ثلاثة رؤوس نووية مقابل عدم نشر صواريخ كروز وبيرشينغ في أوروبا.

الموقف الأمريكي : عندما جاءت إدارة ريغان إلى السلطة كان من أبرز شواغلها وعلى رأس قائمة أولوياتها كيفية تعزيز الطاقات العسكرية الرادعة لحلف الناتو في مواجهة

الإتحاد السوفياتي، وكانت أوروبا الغربية محورا رئيسيا من محاور هـذا التركيـز الأمريكي. فقـد حـاولت الـولايـات المتحـدة أن تـدفـع إلى اعتنـاق نفس تصـورهـا عن طبيعـة التهديد السوفياتي وأبعـاده، وعن أخطار القـوة العسكريـة ومضاعفـاتها في الأمن الغـربي والمصالح الغربية في الشرق الأوسط والخليج ومنطقـة الكاريبي وغـيرها من منـاطق العالم الثـالث. وزعم ريغان وإدارتـه أن اتفاقـات سولت كـانت عامـلا معطلا لتنميـة المقـدرة الدفاعية للغرب، وإنطلاقا من هذه التصورات والتفسيرات التي صاحبتها، كانت مطالبة الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين بضرورة مضاعفة إنفاقهم العسكري حتى يمكنهم أن يتحملوا دوراً أكثر فاعلية في عبء الدفاع عن الأمن الغربي والمصالح الغـربية المهـددة من جراء تصاعد أخطار القوة العسكرية السوفياتية عليها.

وشدد الأمريكيون على أن الهدف الأساسي من إقامة قـواعد للصـواريخ من طـراز بيرشنغ، وكروز في أوروبا الغربية هو ردع السوفيات عن المبادأة بهجـوم نووي بصـواريخه الجبارة اس. اس ـ٢٠ خاصة أن الإنتقام من مثـل هذا الهجـوم لا يمكن أن يحدث أو يتم بواسطة الأسلحة النووية التي يمتلكها حلف النـاتو في الـوقت الحاضر (مقلد، ١٩٨٣: ١٦٨). وبعد الأزمة التي أثارها قرار حلف الأطلسي، بالبدء في نشر الصواريـخ النوويـة الأمريكية المتوسطة في أوروبا، مع الإتحاد السوفياتي طرح الأمريكيون في البـداية مشروع «الخيـار صفر» القـائم على أسـاس أوروبا نـظيفة من السـلاحـين النـوويـين السـوفيـاتي والأمريكي، والقاضي بنزع الأسلحة السوفياتية النووية المتوسطة المدى مقابل عـدم البدء في توزيع الأسلحة المماثلة في غرب أوروبا، وبعد رفض الإتحاد السوفياتي «للخيار صفر»، سعت الدول الأوروبية إلى تعديل الموقف الأمريكي بحيث يمكن التـوصل إلى حـل وسط لا يصـل إلى اخراج هـذه الأسلحة دفعـة واحدة، فـاقـترح الأمـريكيـون ضرورة خفض الأسلحة المتوسطة المدى السوفياتية مع بدء توزيـع الأسلحة المـماثلة في غرب أوروبـا وقد رفض غـروميكو هـذا الاقتراح أيضـا[٣]. وفيما بعـد أكد الأمـريكيون أن أي خيـار صفر معدل محتمل يجب أن يقوم على ثلاثة مبادىء (معوض، ١٩٨٤ : ٣٧):

١ ــ المساواة العددية لأنظمة الصواريخ السوفيتية والأمريكية في أوروبا مـع الإصرار على عدم إدخال الصواريخ البريطانية والفرنسية في الحساب.
٢ ــ وقف نشر صـواريخ اس. اس٢٠ شرقي الأورال ممـا يعني تفكيك ٦٣٣ صـاروخـا سوفياتيا.
٣ ــ المطالبة بإجراءات للتأكد من التطبيق الكامل لمثل هذا الاتفاق.

وبعد فشل المفاوضات الأمريكية ـ السوفياتية في التوصل إلى حل وسط مقبول من الطرفين، ومباشرة الولايات المتحدة الأمريكية نصب صواريخها في أوروبا بعد موافقة الحلف الأطلسي، انسحب الإتحاد السوفياتي من كل أشكال المفاوضات مع الأمريكان.

الموقف الأوروبي : أبدى الرسميون الغربيون تخوفا ملحوظا من تنامي القدرات السوفياتية، يقول شيسون وزير خارجية فرنسا (أن نشر السوفيات لمنصات اطلاق صواريخ اس. اس٢٠ في أوروبا الشرقية أدى إلى نسف التوازن الذي كان موجودا في أوروبا، فقوة هذه الصواريخ يمكن أن تدمر كافة قوات حلف شمال الأطلسي الممتدة ما بين النرويج في الشمال وجنوب ايطاليا ولم يكن شيسون وحده هو الذي يتحدث بكل هذا الإنزعاج في فرنسا، وإنما كان يعكس وجهة نظر الخبراء الإستراتيجيين الفرنسيين الذين أكدوا للرئيس فرانسوا ميتران أن هذه المجموعة بالذات من الصواريخ السوفياتية تفوق قوة الصواريخ التي في حوزة حلف شمال الأطلسي بستة أضعاف، وإن الرد على هذا التحدي لن يتحقق إلا بنشر صواريخ بيرشنغ ٢ وكروز في أوروبا الغربية، وأنه بفضل هذه الأسلحة سيكون بإمكان دول الناتو الرد على أي هجوم تتعرض له، وذلك بضرب جزء كبير من الأراضي السوفياتية دون الوصول إلى مخابىء الصواريخ الإستراتيجية البعيدة المدى الموجودة في سيبيريا.

ولعله لهذا السبب أكثر من أي شيء آخر تعتقد فرنسا وغيرها من الحكومات الغربية أن مضي الغرب قدما في تعزيز مقدرته القتالية النووية في أوروبا، وبالتالي زيادة فاعلية نظم الردع الموجهة ضد التهديدات العسكرية السوفياتية، هي وحدها التي ستعطي قوة دافعة جديدة لمفاوضات نزع السلاح بين الكتلتين. فالسوفيات لن يتحركوا جديا في اتجاه التفاوض ما لم يحسوا بأن الغرب يتحدث إليهم من مركز القوة، وأنه لا يلهث في البحث عن اتفاق من موقع الضعف أو الإستجداء (مقلد، ١٩٨٣ : ١٦٨).

وفرضت مشكلة الصواريخ ذاتها على القمة الإقتصادية للدول الغربية في وليامز بورج، وكان لها الغلبة إلى حد كبير على المشكلات الإقتصادية والنقدية، وأعلن قادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وكندا وايطاليا تضامنهم الإستراتيجي في مواجهة الإتحاد السوفياتي، وعبروا في البيان الختامي لقمة وليامزبورج عن وحدة صفوفهم من أجل الدفاع عن أمنهم (معوض، ١٩٨٤ : ٥٠) . ووافقت (بلجيكا، ايطاليا، هولندا، ألمانيا، وبريطانيا) على نشر الصواريخ الأمريكية المتوسطة المدى في أراضيها قبل نهاية ١٩٨٣ رفضت فرنسا وبريطانيا (الخيار صفر

السوفياتي) بشأن التوازن العددي بين الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى والصواريخ البريطانية والفرنسية، وذلك على أساس أن ترسانات البلدين من الأسلحة النووية تعتبر مستقلة فنيا وتنظيميا ولا تخضع لقيادة حلف شمال الأطلسي، على عكس القناعة السوفياتية. إلى جانب ذلك إنتاب دول أوروبا الغربية خوف شديد من جراء توتر العلاقة بين الشرق والغرب بسبب أزمة الصواريخ المتوسطة خصوصا بعد حديث ريغان عن الحرب النووية المحدودة في أوروبا. ويرى الأوروبيون أنه إذا كان هذا الإجراء الخاص بتركيب صواريخ بيرشنغ وكروز في أوروبا يمكنه أن يرفع من مستوى التهديد والمخاطر بالنسبة للسوفيات، كما يتصور الأمريكيون، فإنه يضاعف بنفس الدرجة، وفي نفس الوقت، من المخاطر الأمنية لدول أوروبا الغربية التي ستقبل بإقامة قواعد إطلاق هذه الصواريخ الإستراتيجية في أراضيها. وقد عبر أحد الخبراء العسكريين في ألمانيا الغربية عن هذه التخوفات بقوله إن الإتحاد السوفياتي سيتصرف على أساس أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للجوء إلى استخدام أسلحتها النووية عندما تتمكن من نقل مخاطر الحرب النووية إلى أوروبا بواسطة إقامة قواعد للصواريخ متوسطة المدى في غرب أوروبا، ويضيف أن الأراضي الأمريكية لن تتعرض للخطر مباشرة في حالة تبادل ضربات بين الدولتين العظميين بالأسلحة النووية على الأراضي الأوربية. (مقلد، ١٩٨٣ : ١٦٨).

ولابد هنا أن نشير إلى أن رد الفعل حول قنبلة النيوترون والذي جاء محتجا وغاضبا ومعارضا على نحو ما رأينا، هو الذي دفع وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيج إلى معاودة التأكيد بأن انتاج هذا السلاح لن يتم إلا بعد التشاور مع الطرف الأوروبي والحصول على موافقته المسبقة. وما يزال الأمر على حاله إزاء هذه القضية الأمنية المعقدة.

أما رد الفعل الأوروبي على قضية الإدعاء بوجود تفوق عسكري سوفياتي على الغرب بدرجة أصبحت تهدد استقرار علاقات التوازن الإستراتيجي العام بين الكتلتين، فإنه جاء مختلفا مع هذه الإدعاءات الأمريكية، فدول الناتو الأوروبية تعتقد أن العودة إلى أجواء الخمسينات التي كانت فيها أمريكا متفوقة على السوفيات بمعيار القدرة الإستراتيجية العامة، غير ممكنة ولكن العودة إلى نقطة التوازن بين القوتين العظميين هي الممكنة حاليا، ومن ثم، فإنه إذا أمكن التخطيط لسياسات التسلح الإستراتيجي للطرفين على هذا الأساس، فإنه يصبح بالمقدور تقليص حجم الإنفاق المخصص حاليا لإنتاج الأسلحة النووية، وهو الإنفاق الذي تضخم في السنوات الأخيرة بصورة تدعو إلى الإنزعاج الشديد.

وهنا يقول المراقبون أن الحلفاء الأوروبيين، وإن كانوا يدركون طبيعة الخطر العسكري السوفياتي، إلا أنهم يختلفون مع الولايات المتحدة، حول كيفية وأسلوب تحييده. وهم، لأنهم خبروا الحرب فوق أراضيهم، فقد أصبحوا أكثر تصميما على عدم السماح بتكرارها ثانية وبخاصة لما تحمله أسلحة الحرب النووية الشاملة من خطر الإبادة الجماعية (مقلد، ١٩٧٩ : ٢٧٣).

خاتمة :

قطعت مسيرة الأمن الأوروبي، شوطا طويلا، في وضع أسس أوروبا الحيادية، فأوروبا اليوم، تقف على بداية عهد جديد في علاقاتها الدولية، وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تتسع شيئا فشيئا شقة الخلاف لتشمل أغلب القضايا السياسية والعسكرية والإقتصادية. صحيح أن شرق أوروبا أقل نموا من الغرب. وأن موقف دول أوروبا الغربية الرئيسية (ألمانيا الإتحادية، فرنسا) غير متطابق، فالمانيا الإتحادية تسير على خطى واشنطن سياسيا، وتمتن علاقاتها مع موسكو إقتصاديا، بينما تعاكس فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً وتحاول إعادة الخيار للمركزية الأوروبية لكن دون حياد حيث لا يمكن الحديث عن موقف أوروبي موحد، سواء في أوروبا الشرقية، أو أوروبا الغربية، ولكن يبدو أن التطلعات الأوروبية للعب دور مستقل ومتنام على الساحة الدولية، يضمن لأوروبا موقعها التقليدي في العلاقات الدولية، أصبح هاجسا أوروبيا مشتركا.

لقد أدت سياسات الولايات المتحدة إلى الإضرار بشكل مباشر بمصالح أوروبا الغربية، وتركت سياسات ريغان الإقتصادية، نتائج مأساوية على الإقتصاد الأوروبي، وارتفعت في أوروبا الصيحات الرسمية والشعبية، تحذر من سياسة ريغان التسليحية، وتصعيده للتوتر بين الشرق والغرب، وإنعكاسات ذلك على الوضع في أوروبا وعلاقاتها مع الإتحاد السوفياتي.

وتتخوف الإدارة الأمريكية، التي استطاعت تأمين تأييد شبه جماعي رسمي في أوروبا لنشر الصواريخ المتوسطة، من المضاعفات الفادحة التي ستترتب على تنامي الظاهرة العدائية، التي تستغل سياساتها النووية في أوروبا لتؤلب مشاعر الرأي العام الأوروبي ضدها.

وتجد أوروبا الغربية اليوم أن أمنها ليس في إنحيازها إلى جانب قوة أمريكا، التي لم تعد تخيف السوفيات على نحو ما كان يحدث في الماضي، وإنما في انتهاجها موقفا محايدا

يحميها من رد فعل سوفياتي عنيف ضدها، وإذا استمر هذا الإتجاه في اكتساب قوة على قوته، فإننا سنكون مقبلين لا محالة على مرحلة قد ينهار فيها التحالف الغربي، ولتنطلق بعدها دول أوروبا الغربية في مسار دولي مستقل يوفر عليها حربا نوويا مدمرة قد تنساق إليها ضد إراداتها بفعل التوريط الأمريكي لها وتكون ضريبتها وجودها ذاته (مقلد، ١٩٨٣ : ١٥٩).

ويطرح الفقه الأوروبي السياسي منذ عام ١٩٨١ بشكل مكثف، إمكانية استمرار التحالف الغربي مع الولايات المتحدة في شتى صوره، خصوصا بعد التضارب والتعارض الإقتصادي متمثلا في مشروع الغاز السيبيري. ويمكن تلخيص مواقف الفكر القيادي الأوروبي حول نقط ثلاث أساسية(٤).

النقطة الأولى: وهي التفرقة بين حالة السلم وحالة الحرب، إذا كانت مصالح أوروبا الغربية تختلف عن مصالح أمريكا في حالة السلم، فهي تتفق معها في حالة الحرب، ولذلك لو حدث قتال بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فلابد وأن تقف جميع دول أوروبا الغربية إلى جوار الولايات المتحدة.

النقطة الثانية: وهي حدود الوقوف إلى جانب أمريكا. هل تقف إلى جوارها بلا قيد ؟ هناك إتجاه حالي يقوم على أساس محاولة تحييد أوروبا الغربية. بمعنى أنه إذا لم تجتزها القوات السوفياتية وتجعلها منطقة قتال فلا يوجد ما يمنع أن تقف أوروبا الغربية موقف الحياد. بمعنى ألا تصبح أوروبا أرض قتال. أو بعبارة أخرى التفكير الأوروبي هو كيف تجعل كلا الطرفين ينصرف عن جعل أوروبا الغربية ميدان المعركة، ولذلك وقفت أوروبا إزاء صواريخ بيرشنغ وغيرها كما قدمنا. وإن عملية مد الغاز إلى أوروبا ليست فقط عملية اقتصادية، وإنما هي ذات بعد سياسي أيضا، لأن الإتحاد السوفياتي لو مد هذه الأنابيب في أوروبا فلن يكون هو المدمر لها، بعد ذلك سوف تجعله مقيدا في حدود قتاله داخل أوروبا. بل ان فرنسا طرحت أثناء حكم ديستان مشروعا لا يقل خطورة عن مشروع الغاز، وهي تعمل على تنفيذه برغم أن الصحافة الجماهيرية لم تهتم به، وهو خلق قنوات اتصال مائية تربط غرب أوروبا ابتداء من بلجيكا وفرنسا بالبحر المتوسط عبر نهر الدانوب، الأمر الذي يعني خلق نوع من المصالح بين أوروبا الشرقية والغربية.

النقطة الثالثة : أنه قبل أي أهداف أمريكية متعلقة بالصراع بين موسكو وواشنطن هناك هدف أعلى لأوروبا وهو إزالة الحائط الذي قسم أوروبا لأول مرة في تاريخها بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربيةوتوحيدأوروبا هدف أساسي حتى لو لم يعلن عنه، فهو

يسيطر على جميع القيادات الأوروبية، وتوحيد المانيا يمثل عصب هذا الفكر وبالذات في ألمانيا الغربية، التي تعلم أن توحيد المانيا يتوقف على الإرادة السوفياتية ولا يتوقف على الإرادة الأمريكية، بل على العكس هناك في القيادات الأمريكية من لا يرحب بتلك الوحدة، ويرى فيها خطرا على مستقبل السيادة الأمريكية. وهناك في القيادات الأوروبية اليوم من يطرح وبصراحة فكرة توحيد أوروبا من منطلق التحييد. وهناك في الفكر السوفياتي من يقبل ذلك، والواقع أن السبب في هذا يعود إلى ناحية أخرى لم نتعرض لها بعد وهي خاصة بالإستراتيجيات الجزئية. الإتحاد السوفياتي يعتبر عدوه الأول الصين وهو يعلم أنه طالما هناك معركة في شرق أوروبا فهو مضطر لأن يوزع قواته، ولذلك فإن بعض القيادات السوفياتية لا تمانع في أن تتخلى عن أوروبا الغربية بشرط تحييد أوروبا، لو كان ذلك معناه خوض حرب فجائية اجهاضية للصين الشيوعية.

ويطرح هذا التوجه الأوروبي سؤالا هاما هو كيف ستتعامل الدولتان الأعظم مع هذا المسار الأوروبي ؟

فالإتحاد السوفياتي يبارك نزعة الحياد الأوروبي لأن نزعة الحياد ستكون على حساب الولايات المتحدة من جهة ولأنها ستوفر له علاقات أوسع مع أوروبا الغربية حيث توفر التكنولوجيا الغربية المتطورة ما يحقق التنمية الشاملة (هناك مناطق كثيرة في الإتحاد السوفياتي يمكن النظر إليها كمناطق متخلفة). بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق التبعية الأوروبية وضرب التوجه الأوربي للحياد.

إن قادة أوروبا يعرفون مخاطر الحياد وهم يتجنبونها، لكن السياسة الأمريكية الراهنة وضررها الكبير على أوروبا الغربية، بشكل خاص، والتصدي الأوروبي لمحاولات فرض التبعية ستؤدي إلى تقوية إتجاهات الحياد في أوروبا.

الهوامش:

(١) جريدة الأنباء الكويتية في ١٦ / ٦ / ١٩٨٤.
(٢) الغارديان في ١٤ / ٣ / ١٩٨٣.
(٣) مجلة المصور المصرية، روبرت أونيل، حوار في الإستراتيجية في ١٦ / ٧ / ١٩٨٣، ص ص ٥٠ - ٥٣.
(٤) مجلة المصور المصرية، حامد ربيع. «هل يملك الشرق الأوسط الإرادة الذاتية التي تمنع القوى الأجنبية من التلاعب في مقدراته». ١٩٨٢، ص ص ٧٠ - ٧٤.

المصادر العربية

أبو هيف. ع.
١٩٧٥ القانون الدولي العام، الطبعة ١٢، الاسكندرية: منشأة المعارف.

الذيب، ع. وآخرون
١٩٨١ تحرير الشعوب الإسلامية. الجزء الأول، تونس: منشورات وزارة التربية القومية، الشركة التونسية للتوزيع.

١٩٨١ تحرير الشعوب الإسلامية، الجزء الثاني. تونس: منشورات وزارة التربية القومية، الشركة التونسية للتوزيع.

بريجنسكي، ز.
١٩٨٥ «مستقبل يالطا» مجلة فورن أفيرز (شتاء) ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، مجلد ٦٣، عدد ٢، ص ص ٢٧٩ ـ ٣٠٢ (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٧ (يوليو).

بياندر، ج.
١٩٨١ «المفاوضات بين الأسرة الأوروبية والكوميكون». مجلة السياسة الخارجية، السنة ٤٥، العدد ٣، (سبتمبر) (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٨.

تايلور، أ.
١٩٨٠ الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨ ـ ١٩١٨. (ترجمة كاظم نعمة ويونيل عزيز). بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.

حمدان، ج.
١٩٨٣ استراتيجية الإستعمار والتحرير. بيروت: دار الشروق.

دومورفيل، ك.
١٩٨١ «ملاحظات حول طبيعة الأزمة الدولية»، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، السنة ٤٥، العدد الثالث، (سبتمبر) ١٩٨٠ (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد (بلا) ص ص ١ ـ ١٥.

كولار، د.
١٩٨٥ العلاقات الدولية. (ترجمة خضر خضر) بيروت: دار الطليعة.

معوض، ن.
١٩٨٣ «سباق الصواريخ النووية ومحادثات ستارت». مجلة السياسة الدولية، العدد (يناير)، ص ص ٢٦ ـ ٥١.

مقلد، أ.
١٩٨٣ الاستراتيجية الدولية في عالم متغير ـ قضايا ومشكلات. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

١٩٧٩ الإستراتيجية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

هوارد، م.
١٩٨٣ «بين الطمأنينة والردع، الدفاع الغربي في الثمانينات». فورن أفيرز، (شتاء) (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٥.

هويدي، أ.
١٩٨٢ الأمن العربي المستباح. القاهرة: دار الموقف العربي.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

Europe from Subordination to Neutrality

Ahmad Al-Rifa'i

Since the Second World War, Europe has passed through three distinct stages, which are closely related to the global East-West conflict. The first stage, that of partition and subordination, began with the 1944 Yalta treaty, by which Europe was divided into areas of Eastern and Western influence. The issue of European security has become one of the most important international issues which directly affects world peace. In this era the conflict was resolved by establishing the military alliances of NATO and Warsaw, and the dominance of the two superpowers over the domestic policies of their European allies.

The second era, that of detente and accommodation, began with the Helsinki conference on European security and cooperation (1973-75), which yielded a number of principles forming the basis of inter-European relations. It confirmed the political and regional status quo, and became a real law of coexistence among countries of differing social systems.

The third era is one of increasing neutral tendencies, with Europe standing at a threshold of a new period in international relations. Although there is not a unified stand in either Eastern or Western Europe, the individual countries have become preoccupied with securing an independent position for Europe in world affairs, and there is mention of reunifying Europe on the basis of neutrality.